

ماهية المساءلة والشفافية ودورهما فى تعزيز التنمية الإنسانية:

أفكار للمناقشة

أ.د.على الصاوى

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة- مدير بيت الخبرة البرلمانى PTT

المؤتمر الثالث للجمعية الجمعية الاقتصادية العمانية، بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، حول: المساءلة والشفافية

الذى ينعقد فى العاصمة العمانية مسقط يومى السبت والأحد ٢١ و٢٢ مارس ٢٠٠٩م

مقدمة

يأتى هذا المؤتمر حول المساءلة والشفافية استكمالاً لاهتمامات الجمعية الاقتصادية العمانية بقضايا التنمية فى إطارها المتكامل، الاقتصادى والمالى، الإدارى والتنظيمى، الاجتماعى والثقافى والسياسى، باعتبار أن جوهر عمليات التنمية هو البشر، أى تنمية الموارد البشرية.

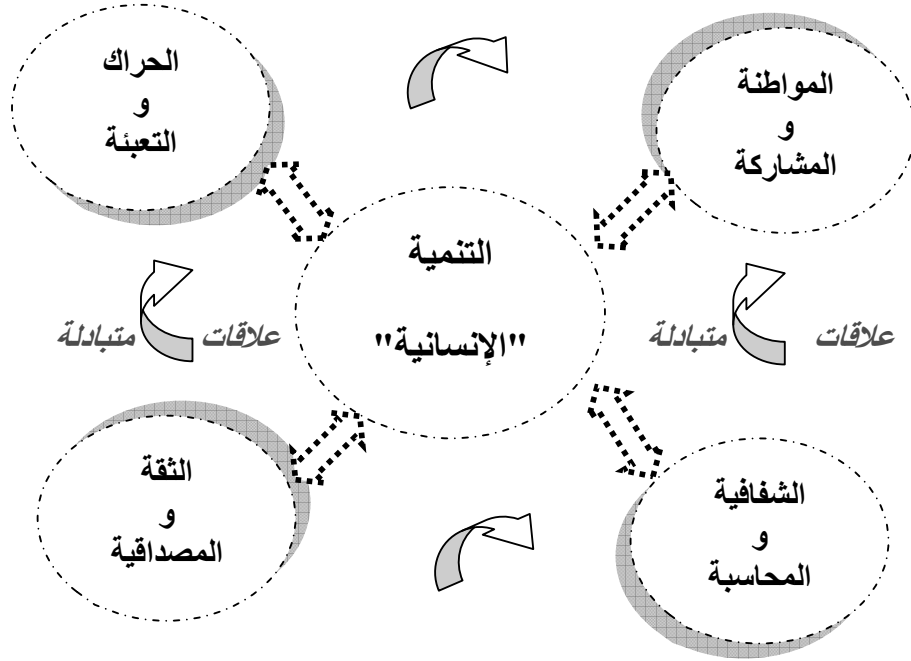
فمنذ المؤتمر الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، بعنوان مؤتمر الاقتصاد الجديد، الذى انعقد فى مسقط (٢ و ٣ أكتوبر ٢٠٠٥)، طرحت قضية الفجوة بين الدول النامية والعربية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى، والتى رأى المؤتمر أنها تتعاظم يوماً بعل يوم، وأن الحد من حجم الفجوة يتطلب وضع وتطبيق سياسات عامة متناسقة لقطاعات التكنولوجيا والاقتصاد والتجارة تمكن من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ومواجهة تهديدات التهميش الناجمة عن العولمة، كما يجب أن ينطلق تكامل السياسات من أعلى المستويات فى الدولة لإيجاد بيئة تتسجم مع إطار العناصر الأساسية للاقتصاد المعرفى الذى حددت معايير المنظمات الدولية بدقة^١. كما ناقش المؤتمر دور الاقتصاد الجديد فى إصلاح القطاعين العام والخاص وتحديثهما وتكاملهما فى البلاد النامية، والاقتصاد المبنى على المعرفة كمدخل فى زيادة الاستثمار المبنى على المعرفة فى المنطقة العربية

وتناول المؤتمر الثانى موضوع: الحاكمية، التنافسية والمستقبل، وسعى الى إبراز دور الحاكمية والتنافسية فى تحقيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد العمانى عمان ٢٠٢٠، ودور حوكمة الشركات فى تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادى وتعزيز ثقة المستثمر، وإبراز الإطار القانونى والمؤسسى والتنظيمى الخاص بحوكمة الشركات و علاقة الحوكمة بأخلاقيات الأعمال، ومدى إدراك الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية فى المجتمعات التى تعمل فيها. وأكد المؤتمر الثانى على أن "الحكم الجيد لا يكون جيداً إذا عجز عن تحقيق التنمية البشرية.."، واعتبر أن الشفافية هى توافر المعلومات، فضلاً عن صحتها ودقتها واكتمالها، وأن المحاسبة تعنى أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للرقابة والمساءلة عن ممارساتهم للسلطات المخولة لهم وأن يتقبلوا تحمل المسؤولية (ولو جزئياً) عن

^١ كلمة الشيخ محمد بن عبد الله بن حمد الخارثى "رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية"، فى المؤتمر الأول أكتوبر ٢٠٠٥.

الفشل أو عدم الكفاءة أو الغش وأن يستجيبوا للنقد ويعلنوا قراراتهم في ضوءه^٢. في هذا السياق، يركز المؤتمر الثالث على قضية المساءلة والشفافية، ليشكل حلقة أكثر دقة في مسار التنمية المتكاملة، ومناقشة سبل تحقيق نقلة "نوعية" في إدارة عمليات النمو الاقتصادي لتعزيز قدرة المجتمع على تحقيق تنمية إنسانية متكاملة.

ويمكن طرح المصفوفة التالية لمناقشة قضية المساءلة والشفافية وعلاقتها بالتنمية الإنسانية.



وفيما يلي بعض التفصيل.

أولاً: التنمية أعمق من النمو، وتحقق بالمشاركة

يشير مفهوم التنمية إلى محصلة التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعادها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، والتنظيمية، من أجل تحسين نوعية

^٢ كلمة الجمعية الاقتصادية العمانية التي ألقاها الشيخ محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، رئيس الجمعية في افتتاح المؤتمر الثاني للجمعية حول موضوع: الحاكمية، التنافسية والمستقبل، والذي عقد في مسقط، سلطنة عمان، السبت والأحد ٢٤ و٢٥ مارس ٢٠٠٧م.

الحياة للمواطنين. أما النمو الاقتصادي فينصب على الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ولهذا يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو فى الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو فى الدخل الفردى الحقيقي..، لذا فالتنمية أعمق وأرحب وأوسع وأشمل من النمو، لأنها تتعلق بالإنسان ككل.

كما أن التنمية "الإنسانية" أرحب وأشمل من التنمية "البشرية"^٣. ففى حين تستعمل كلمتا "البشرية" و"الإنسانية" كمرادفين لصفة التنمية، يمكن إنشاء تفرقة دقيقة، ولكن دالة، بين البشر كمجموعة من الكائنات، والإنسان كحالة راقية من الوجود البشرى. وتتعارض فلسفة التنمية الإنسانية مع أى شكل من أشكال التمييز ضد البشر على أى معيار كان النوع أو الأصل أو المعتقد، الأمر الذى جعل "التنمية الإنسانية" نهجا أصيلا فى أدبيان التنمية الشاملة والمتكاملة، أى للبشر والمؤسسات المجتمعية، وأ، تستهدف هذه العملية التنموية تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى كالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية^٤.

إذن التنمية الإنسانية ليست مجرد "موارد بشرية" أو حتى "تنمية بشرية"، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس فحسب، وإنما هى نهج أصيل للإنسانية فى التنمية الشاملة المتكاملة للبشر وللمؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الأسمى وهى الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

ثانيا: المشاركة تتطلب شفافية الإدارة، وتتعرز بها أيضا

فمن الطبيعى أنه عندما تتحقق الشفافية تزيد مشاركة المواطن فى الشئون العامة وانخراطه فى النقاش العام حول مختلف السياسات والفعاليات، ومنها المشاركة السياسية، وبالتالي فإن تطبيق الشفافية يعزز ويزيد كفاءة وفعالية المشاركة.

ويشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات وما يقابلها من الإلتزام بالإفصاح عن هذه المعلومات، أى أن تحقيق الشفافية يعتمد على توفير المعلومات وعدم حجبها وانتقالها الحر بدون حواجز. وتتحقق الشفافية عندما تترسخ حرية التعبير التى تفرز الإعلام الحر، إذ أن حرية الإعلام ليست شرطا ضروريا

^٣ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة

^٤ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣: (نحو إقامة مجتمع المعرفة)

للشفافية فحسب، ولكنها ضرورية كذلك لمباشرة المحاسبة، فضلا عن أهميتها لممارسة حق المشاركة في صنع القرار^٥.

فمن الناحية اللغوية يمكن تعريف الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات مُعرّفةً بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء. ومن الناحية السياسية تعنى الشفافية منظومة من الإجراءات التي تمكن الناس من ملاحظة تصرفات السياسيين. أما محاسبيا فقد عرفت بأنها تلك الكشوف التي نستعمل ونستخرج المعلومات المطلوبة منها بسهولة. ومن الناحية المالية فقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها إطلاع الجمهور على هيكل القطاع العام ووظائفه والنيات التي تستند إليها السياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة^٦.

ويمكن الإشارة الى منظومة من الآليات التي تجسد البيئة المواتية لتحقيق الشفافية، منها: الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، قيام شراكة حقيقية بين الحكومة والمواطن ممثلة بمؤسسات المجتمع المدني، سيادة القانون، بالإضافة إلى تشريع وقوانين تساعد المواطنين وهيئات المجتمع المدني على ممارسة أشكال المساءلة والمحاسبة للمسؤولين العموميين. ومن الجدير بالذكر أن "المعايير الدولية" لقياس مستوى تحقيق الشفافية تتضمن^٧:

١- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية في شكل قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.

٢- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها: المعلومات التي يجب توفيرها، المواعيد التي يجب نشرها فيها، المسؤولية القانونية عن عدم نشرها.

٣- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.

^٥ http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_9.htm

^٦ [http://www.iraqfoundation.org/projects_new/act/Research%203-](http://www.iraqfoundation.org/projects_new/act/Research%203-%20Tax%20Transparency.doc)

[%20Tax%20Transparency.doc](http://www.aman-palestine.org/documents/ngos/integrityngos.doc)

<http://www.aman-palestine.org/documents/ngos/integrityngos.doc>

- ٤- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص.
- ٥- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن.
- ٦- توفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم.
- ٧- توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع.
- ٨- إتاحة وتوفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها.
- ٩- أن تقوم الدوائر الحكومية بشكل دورى وكلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات التي تتبناها في متناول الجمهور.
- ومن المأمول أن تساعد منظومة آليات الشفافية فى جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي إنعاش السوق، ومحاصرة الروتين، ومحاربة الفساد، وتعزيز الدور الرقابى للمؤسسات المتخصصة وللمجتمع وبالتالي زيادة الثقة العامة فى العاملين وفى النظم والمؤسسات الرسمية للدولة^٨.

ثالثاً: المعرفة الناتجة عن الشفافية تعزز القدرة على محاسبة الإدارة والثقة فى السياسات:

هناك علاقة عضوية بين المحاسبة والشفافية.. فالشفافية لايمكن أن تكون هدفاً بحد ذاته وإنما هى وسيلة من الوسائل التى تساعد فى عملية المساءلة والمحاسبة، كما أن المساءلة والمحاسبة لايمكن أن تتم بصورة مناسبة وفاعلة دون ممارسة الشفافية.

ومما لا شك فيه أن توافر المعلومات يؤدى إلى تحقيق الشفافية، وعندما تتحقق الشفافية يمكن تطبيق وتعزيز القدرة على المحاسبة، وبالتالي تزيد ثقة المواطن فى السياسات.. إذن، يمكن القول بأن العلاقة بين الشفافية والمحاسبة علاقة طردية.

^٨ المرجع السابق

والشفافية عملية مركبة، ولكن بها جانبان، الأول هو الشفافية الداخلية، أى توفير البيانات لأعضاء المنظمة والعاملين فيها و وجود سياسة عامة تقوم على توفير الحد الأقصى من المعلومات حول هيكل المنظمة والقواعد الناظمة لعملها ونشاطها، وآليات التوظيف فيها. أما الشفافية الخارجية، فتشير الى توفير البيانات للجمهور، خاصة المستهدفين والمستفيدين من نشاط المنظمة. وعموماً، فتحقيق الشفافية يتطلب تحديد ابعادها، من حيث المضمون، أى تحديد البيانات التى يمكن نشرها ووضعها أمام الجمهور، ومن حيث نطاق النشر ومكانه، أى أين تنشر المنظمة بياناتها، وأخيراً من حيث الجمهور المستهدف، وهل الجمهور الداخلى أى أعضاء وموظفى المنظمة، أم الجمهور بشكل عام..

رابعاً: خضوع الإدارة للمحاسبة يعزز ترشيد الموارد وعدالة توزيع أعباء/عوائد النمو الاقتصادى، وازدهار "الثقة"

عندما تخضع الإدارة للمحاسبة يتمكن المجتمع من ترشيد أكبر للموارد سواء كانت مالية أو بشرية أو حتى من حيث قيمة الوقت فى عملية التنمية.. لذا فالمحاسبة تساعد فى الحقيقة على النمو الاقتصادى ولا تقيده، بل تشير التقارير الى أن من أبرز الآثار الاقتصادية للشفافية والمحاسبة تتمثل فى تحقيق الانضباط المالى والسيطرة على الإنفاق، وتخفيض تكاليف المشروعات، وحماية المستثمرين وتوفير الثقة فى السوق، ومن ثمّ زيادة كفاءة الاقتصاد ككل. وعلى العكس من ذلك فإن غياب الشفافية يؤدى إلى إهدار الموارد وعدم إستخدامها الإستخدام الأمثل، أى عدم ترشيدها. كما أن نقص/ضعف الشفافية يعطل دوران منظومة التنمية ويقلل من كفاءة عملياتها وفعاليتها سياستها، مما يؤدى ذلك إلى تزايد عدم رضى الجمهور أو المواطن.

من هنا يمكن القول بأن الشفافية والفساد يمثلان طرفى النقيض فى معادلة عدالة توزيع أعباء وعوائد التنمية، وأن العلاقة بين الفساد والشفافية هى علاقة عكسية، فكلما زاد الفساد قلت الشفافية وكلما زادت معايير الشفافية فى العمل الإدارى قلت نسبة الفساد.

⁹ تقرير الفساد العالمى لعام ٢٠٠٨

و"الفساد" يشير الى مختلف أشكال وممارسات سوء استعمال أو سوء استخدام المنصب أو السلطة للحصول على/ أو إعطاء ميزة، من أجل تحقيق مكسب مادي أو تحقيق قوة أو نفوذ على حساب الآخرين أو على حساب القواعد أو الأعراف أو اللوائح القائمة^{١١}. ومن الناحية السياسية يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح. كما أنه " السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق"^{١١}.

ولعل من أخطر الآثار الاقتصادية للفساد غياب العدالة في توزيع الدخل القومي، وترسيخ التنمية غير المتوازنة^{١٢}، وضعف سلطة القانون^{١٣}. وفي هذا الإطار تعددت الاقتراحات التي تبنتها الدول لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، حيث اختارت بعض الدول وضع استراتيجيات وطنية تتضمن العديد من المقاييس الإدارية والقانونية، في حين تبنت دول أخرى سياسات إنتقائية تركز على تعزيز الشفافية والنزاهة وتعظيم المساءلة^{١٤}.

خامسا: استراتيجية وطنية لتعزيز المساءلة والنزاهة

يجب التأكيد على ضرورة توفير الإرادة السياسية باعتبارها المدخل الرئيسي لبناء نظام مؤسسي يشمل تطبيق خطة إستراتيجية بإجراءات واضحة وفعالة لتعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، وذلك من خلال مبادئ النزاهة والشفافية والمحاسبة في المؤسسات العامة والمجتمع ككل، وتفعيل تبادل الخبرات وزيادة التدريب للعاملين في آليات الشفافية والمساءلة، ودعم دور التعليم والإعلام في نشر الوعي من أجل تعزيز تدابير منع الفساد.

ولاشك أن من متطلبات تفعيل "الإلتزام" السياسي والدستوري بالشفافية قناعة النخبة بضرورة الشفافية (كمخاطرة محسوبة). ويتجسد ذلك الإلتزام فى وضع

^{١١} تقرير لجنة الشفافية والنزاهة ٢٠٠٧: الفساد الإداري

^{١٢} تقرير منظمة الشفافية عام ٢٠٠٨: منع الفساد فى المساعدات الإنسانية

^{١٣} (<http://www.mafhoum.com/press7/196S30.htm>)

^{١٤} تقرير منظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٨

^{١٥} تقرير منظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٨

قانون ملائم للإفصاح عن البيانات وتداول المعلومات وقياس الرأى العام، وتطوير تقنيات معلومات واتصال مناسبة، وبلورة آليات محاسبة نزيهة سواء داخل الإدارة (الحوكمة الداخلية) أو على الإدارة (مراقبة من قضاء مستقل، وتدقيق مالى محايد).

فى هذا السياق، يمكن طرح العناصر التالية من أجل بناء استراتيجية وطنية لتعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد:

١- أن تمكين المجالس المنتخبة على مكافحة الفساد ركن أصيل للديمقراطية

العلاقة بين مكافحة الفساد من ناحية ونظرية الديمقراطية من ناحية أخرى هى "علاقة كامنة"، لكنها تصبح "علاقة ظاهرة" عندما يبتعد الطرفان عن بعضهما البعض، فيصير أحدهما فى وادٍ والآخر فى وادٍ آخر..، حينئذ، نستدعى الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد، أى نصبح نتحدث ليس فقط عن هدف أخلاقى ولكن عن الوسيلة لحماية الأخلاق العامة ومقدرات المجتمع، الاقتصادية والسياسية والحضارية.. من مخاطر الفساد.

وترتكز نظرية الديمقراطية على منظومة من القيم "السياسية" (مثل الطابع النيابى فى بناء السلطة والتوازن مع الرقابة بين السلطات..) ومجموعة من المؤسسات الحاضنة لهذه القيم (مثل البرلمان، ومؤسسات المجتمع المدنى وآليات التعبير عن الرأى العام). وفى الطريق إلى الديمقراطية تتحقق عوائد هامة أبرزها "سلامة" البناء السياسى وأجهزة الحكم.

وفى الحقيقة، يجب أن تتحقق هذه العوائد، ويشعر المجتمع بها، وإلا كان تطبيق الديمقراطية تكلفة بلا عائد.

لهذا، فسوف نرى أن تعريف الفساد ليس مجرد مسألة قانونية أو إجرائية، وإنما هو موضوع سياسى بالأساس.

٢- إدراك أن بيئة الفساد معقدة وأسباب انتشاره متغيرة

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد ونقشها اليوم، فبالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنسانى تحركه المصلحة الذاتية، إلا أن هناك مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة التى تشكل فى مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد. هذه الأسباب تتدرج وتختلف من حالة الى أخرى، ولكن وبشكل

عام يمكن ملاحظة التلازم بين الفساد والبيئة التي يعيش فيها، والتي غالبا ما تتضمن العناصر التالية:

- انتشار الفقر والجهل، ونقص المعرفة بالحقوق الفردية لكل شخص والتي يجب توفيرها من قبل الدولة، وسيادة القيم التقليدية وروابط النسب والقرابة على قيم المواطنة واحترام القانون.
- ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذها إجراءات صارمة وقائية أو عقابية بحق عناصر الفساد ولاسيما من داخل النخبة
- عدم الإلتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية فى النظام السياسى وطغيان السلطة التنفيذية بدرجات متباينة على السلطة التشريعية والقضائية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة بين هذه السلطات.
- المراحل الانتقالية التي تشهد ظروفًا خاصة، سواء كانت سياسية مثل أوقات الانتخابات، أو اقتصادية مثل التحول من نظام اقتصادى إلى آخر، أو اجتماعية مثل تفسخ الترابط فى النسيج الاجتماعى.. كل ذلك يتأثر بالظروف السياسية بشكل كبير، من ثمّ تتزايد فرص الفساد لاسيما فى ظلّ حداثة أو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية والقوانين مما يوفر بيئة مناسبة للفاستين الذين يستغلون ضعف الجهاز الرقابى فى الدولة فى هذه المراحل الانتقالية.
- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين الناس للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك طرق غير مستقيمة للحصول عليها، ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الوساطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة.
- تدنى رواتب العاملين فى القطاع العام، خاصة فى المحليات والخدمة المدنية فى ظل ارتفاع مستوى المعيشة، مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.

- عدم وجود قوانين وتعليمات وإرشادات مكتوبة للموظفين (مدونات السلوك) تبين الحقوق والواجبات لكل منهم فى المعاملات الرسمية، مما يفتح الباب لممارسة الفساد تحت باب الإدعاء بعدم المعرفة.
- غياب حرية الإعلام وعدم السماح للصحفيين والمواطنين بالاطلاع على المعلومات والسجلات التى توضح طبيعة العمل والتجاوزات فيه.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات المعنية بمحاربة الفساد "أى المؤسسات الأهلية الخاصة مثل الجمعيات الخيرية والمهنية ومؤسسات البحوث المتخصصة" فى المشاركة فى الرقابة على أعمال الحكومة.

٣- وضع آليات لتعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد

١- مراعاة الشفافية فى إعداد تشريعات الشفافية

- على المستوى التشريعى، هناك تشريعات بعينها لمحاربة الفساد، ولكن الحل المقترح هنا لمواجهة الفساد على الصعيد التشريعى يتمثل فى تجميع التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد على مستوى الدولة ككل فى منظومة واحدة، وهو ما يمكن أن يتم من خلال تكوين مجموعات عمل برلمانية وفنية تقوم بتجميع القوانين واللوائح والمراسيم التى تستهدف الفساد لتظهر أيضا للجميع أن المجالس المنتخبة تجتهد فى مكافحة الفساد.
- العمل على أن تكون الصياغة الفنية للقوانين واضحة ومحكمة، حيث أنه فى الكثير من الأحيان تكون هذه الصياغة سببا أو مدعاة للفساد بسبب عدم تحديدها ووضعها بشكل غامض يسمح بالتلاعب. ومن هنا تأتى أهمية تعزيز دور البرلمانين فى المبادرات التشريعية وقدراتهم على صياغة التشريعات لتحسينها من "الإفساد".
- كما يجب أن تكون الصياغات التشريعية ذاتها مستندة إلى معايير الشفافية، بمعنى إتاحتها للرأى العام قبل إصدارها ونشرها بدون تكلفة من خلال نشر الأجندة التشريعية على الرأى العام وتفعيل

الاستشارات المجتمعية (consultations) حولها. بعبارة أخرى، يجب عند إعداد التشريعات الخاصة بالفساد إشراك كل الأطراف المعنية بمكافحة الفساد سواء العاملين أو المتضررين أو الوسطاء أو المراقبين في مناقشات جادة حولها، ومن ثم التوصل إلى تشريعات تحظى بتأييد الجميع (المواطنين، الوسطاء، الرأي العام..)، بمعنى آخر يجب ألا يتم الأمر داخل المكاتب المغلقة، فلا بد أن تكون القوانين الخاصة بمكافحة الفساد تحديدا متماشية مع مبادئ الحكم الجيد وشفافية، مما يحصنها من سوء الصياغة وفتح باب الفساد، ومن أمثلة ذلك عدم اللجوء إلى أى صياغات مبهمه أو غامضة تعطى سلطة كبيرة للموظف فى التفسير.

٢- من خلال تفعيل دور المؤسسات والأدوات الرقابية

حيث نحتاج إلى آلية للتطبيق، وخصوصا بالنسبة لمحاسبة القائمين على تنفيذ التشريعات، أى المسؤولين السياسيين. فإعطاء سلطة تقديرية للجهاز التنفيذى بلا محاسبة، يعنى الاستخدام السيئ للأداة التشريعية. فبالإضافة إلى هذا الدور المقرر دستورياً للبرلمان فى مواجهة مختلف أشكال الفساد، فهناك دور النواب فى متابعة تنفيذ هذه التشريعات، ومكافحة إفسادها. وهذا ما ينطبق أيضا على دور الأعضاء فى مكافحة الفساد.

٣- من خلال متابعة تطبيق القوانين: الرقابة على السلطة التنفيذية ومؤسسات

إنفاذ القانون

إن مواجهة "إفساد" التشريع تتطلب وجود آلية برلمانية لمتابعة تنفيذه على أرض الواقع، وأدوات تتبع آثار هذه التشريعات فى الواقع. فإذا كان البرلمان صانع سياسة وتشريعات، فالسلطة التنفيذية مهمتها تنفيذ السياسات والتشريعات. ولهذا، تقوم البرلمانات -مع اختلاف الاختصاصات- بالرقابة على أداء الحكومة، التى تتولى مهمة "تنفيذ" التشريعات والسياسات الموضوعة من قبل البرلمان أو التى يصادق عليها.

أى أن البرلمان لا يقوم فقط بصك القوانين، وإنما يطرح سياسات وتشريعات، يجب أن تلتزم بها الحكومة باعتبارها سلطة التنفيذ. ومن ثم فإن مهمة البرلمان هي أيضا متابعة مدى التزام الحكومة بهذه السياسات والتشريعات. وحتى فى حالة تمتع الحكومة بإصدار مراسيم وقرارات واجبة النفاذ كالقوانين، فإن واجب البرلمان هو مراقبة درجة الإلتزام بتطبيقها على نحو سليم.

من هنا، يقترح على البرلمانين ما يلي:

- تشكيل مجموعة عمل لمراجعة تشريعات المساءلة والشفافية، وأن تضم عناصر من المجتمع الأهلى والقطاع الخاص والخبراء، تكون مهمتها دراسة المنظومة القانونية للمساءلة والشفافية، وأن تقوم هذه المجموعة بوضع تقرير سنوى وطنى عما أنجزه البرلمان فى هذا المجال.
- تفعيل وسائل الرقابة الميدانية على أعمال الحكومة، لمتابعة أدق لمستوى التطبيق وفحص درجة احترام مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة فى سياسات الحكومة. فمثلا إذا وجد المجلس أن السلطة التنفيذية توجه موارد مالية إلى بعض المناطق دون غيرها فهذا نوع من الإخلال حتى إذا كانت الأوراق والإجراءات سليمة، إلا إذا كانت هذه المناطق فى احتياج لهذه المميزات، وأن يكون ذلك بشفافية وقبول اجتماعى عام.

٤- من خلال التواصل مع الرأى العام والمجتمع المدنى

يمكن استثمار هذه الأداة، وخصوصا من خلال :

- فتح حوارات مع المواطنين، وجود قنوات اتصال مع الرأى العام
- تعليم المواطنين كيف يميزون بين تعقد الإجراءات أو الروتين من ناحية والفساد من ناحية أخرى، فمثلا إزدحام الدعاوى القضائية أمام المحاكم ليس فسادا، ولكن رشوة الموظف الإدارى بالمحكمة فساد.
- وجود برنامج سياسى وانتخابى للمرشح يعلى من شأن الشفافية ومكافحة الفساد

- تحويل قضايا الفساد إلى قضايا رأى عام وتشجيع الجمهور على شجب وإدانة الفساد
- الارتفاع بمستوى الحملة الانتخابية وبرامج التعليم المدنى حول الشفافية وسيادة القانون.

ما رأيك فى جدوى هذه الأدوات لتعزيز المساءلة والشفافية؟

نقاط الضعف فى نظرى	نقاط القوة فى نظرى	الأسلوب/ رأيك فيه:
		التحقيق المستقل فى الحالات محل النظر، وتخويل المحقق سلطات واسعة وفورية
		تعميم استخدام الاتصالات الألكترونية يقلل الفساد
		مدخل الإعلام والتوعية ضد الفساد
		إحداث تطوير شامل وجاد لمكاتب خدمة المواطنين
		وضع آلية لتلقى شكاوى المواطنين وتحليلها بواسطة خبراء مستقلين
		وضع معايير زمنية لدورة المستندات الحكومية
		برامج للتدريب المكثف والمنظم للعاملين بالخدمة المدنية، وربط الأجر بالأداء
		دور المؤسسة الدينية والدعاة
		تقوية صلاحيات المجالس المنتخبة فى مراقبة أداء الموظف المحلى ومحاسبته
<p>أهم وسيلة فى رأيى هى:.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p>		

مصادر

- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣: (نحو إقامة مجتمع المعرفة)
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤: (نحو الحرية فى الوطن العربى)
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥: (نحو نهوض المرأة فى الوطن العربى)
- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥: التعاون الدولى على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن فى عالم غير متساوى
- تقرير لجنة الشفافية والنزاهة ٢٠٠٧: الفساد الإدارى
- تقرير لجنة الشفافية والنزاهة ٢٠٠٨: أولويات العمل وآلياته
- تقرير منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٨: منع الفساد فى المساعدات الإنسانية
- نتائج مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٨
- تقرير الفساد العالمى لعام ٢٠٠٨
- منظمة برلمانىون عرب ضد الفساد، دليل البرلمانين نحو تطبيق أفضل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- المؤتمر الدولى السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة فى الدوحة، قطر ٢٩ أكتوبر - ١ نوفمبر ٢٠٠٦: "بناء القدرات فى سبيل تحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعى"
- المؤتمر العالمى الثالث للبرلمانين ضد الفساد: برلمانىون يقودون برنامجاً لمكافحة الفساد (نوفمبر ٢٠٠٨)
- الدليل العربى، حقوق الإنسان والتنمية، دليل المفاهيم والمصطلحات، د. نيفين عبد المنعم.

- <http://dictionary.cambridge.org/define.asp?key=34786&dict=CALD>
- <http://selsabeell.com/vb1/showthread.php?t=442>
- <http://www.aceproject.org>
- <http://www.allwords.com/query.php?SearchType=3&Keyword=guarantee&goquery=Find+it%21&Language=ENG>
- http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_9.htm
- http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_9.htm
- <http://www.arab-ipu.org/news/news2005/capacity.html>
- <http://www.arabxoops.com/modules/mylinks/visit.php?cid=2&lid=44>
- <http://www.icnrd6.com/arabic/background/13ar.doc>
- <http://www.icnrd6.com/arabic/background/13ar.doc>
- <http://www.middle-east-online.com/iraq/?id=27906>
- www.apn-dz.org